السياسة الخارجية التركية الشرق أوسطية
(الحالة الفلسطينية في مرحلة حكم حماس)

أ/علي لكحل

من الوجهة النظرية يعتبر وزير الخارجية أحمد داود أغلو المهندس الأساسي لنظرية السياسة الخارجية التركية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية، وملخّص نظريته تلك يدور حول ما يلي:[1]

- سياسة خارجية متعدّدة الأبعاد لتعدّد المحيط الجغرافي.

- سياسة استباقية لا تقوم على رد الفعل وإنما تقديم الحلول للمشكلات قبل وقوعها.

- الهدف منها الوصول بمشاكلها إلى نقطة الصفر مع دول الجوار.

- الاعتراف بوجود خلافات مع تصوّر لحلولها على المدى القصير والمتوسط.

أحد صانعي السياسة الخارجية التركية أيضا إبراهيم كالين، مسشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالحزب، يضع أربعة مبادئ أساسية للسياسة الخارجية التركية الجديدة.[2]

1- **المبدأ الاوّل:** أمن الداخل والمنطقة، فوضى الحروب تتناقض مع البيئة الآمنة للعيش، وتوسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الدولة والأمن البشري.

2- **المبدأ الثاني:** الأمن غير كاف لوحده، يجب أن يكمّله مبدأ الحرية. وإحداث التوازن بين الأمن والحرية. حيث أدت أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى الميل نحو كفة الأمن على حساب العديد من الحريات المدنية.

3 - **المبدأ الثالث:** الازدهار أو توليد الازدهار ومشاطرته. لكن توليد السلطة والثروة ليس الهدف في ذاته، بل يجب مشاطرتها مع الآخرين. إنّه عنصر عدالة المهمة لتحقيق الشرعية، وأيضا لتقاسم الثروات.

4 - **المبدأ الرابع:** الهوية أي نظرة الناس إلى أنفسهم. أو ما هي مهمتنا في الحياة. حيث تنتمي تركيا إلى الشرق والغرب على حدّ سواء، أي أنّ الهوية الثقافية التركية المسلمة تاريخيا لا تتعارض مع محاولاتنا تبني

قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والشفافية أي القيم التي انبثقت من الغرب لكنها أصبحت قيما كونية يتشاطرها الجميع.

وعليه تقوم الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط على تلك الأسس ويأتي في إطارها الموقف من الوضع الفلسطيني.

أ- **الأمن الجماعي:** ومردّه إلى أنّ شعور أي طرف بانعدام الأمن سيجعل الآخرين يشعرون بانعدامه. عبّرت عنه أشغال منتدى التعاون العربي- التركي في 15 ديسمبر 2009م، الذي أكّد أنّ الطرفين العربي والتركي لديهما رؤية مشتركة لصون الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.[3] وليس أدل على ذلك من دعوتها لقيام منظمة للأمن الإقليمي[4].

كما تعتبر عضوية تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي وقيادة أمانتها العامة جزءا من علاقة التضامن والتعاون التي تنظر إليها تجاه العالم الإسلامي، ويبدو أنّ تركيا ترى في ذلك كافيا لرؤية شرق أوسط خال من الصراعات التي تؤثّر على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية .

وبحثا عن تهدئة الطرف المقابل تحتفظ تركيا بعلاقات متميّزة مع إسرائيل والولايات المتّحدة الأمريكية باعتبارها عضوا في الحلف الأطلسي. وفي السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية يمكن ملاحظة "حركة الصعود والهبوط التي تتّسم بها العلاقات التركية مع إسرائيل – أنها- ترتبط بشكل مباشر بنتائج الصراع الداخلي في تركيا بين حزب العدالة والتنمية من ناحية، والمؤسستين العسكرية والقضائية العلمانيتين من ناحية أخرى."[5].

هذه الازواجية في العلاقة بين جميع الأطراف منحت تركيا ميزة لتوجّه سياستها الخارجية كوسيط بين مختلف الأطراف المتصارعة في المنطقة، فتركيا ترى أنّها الأقدر على القيام بهذا الدور وتتّخذه وسيلة لتوسيع علاقاتها ومصالحها في المنطقة. فهي تقوم بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل، و بين إسرائيل وحماس، وهي أيضا الوسيط بين حركتي فتح وحماس في الأزمة الداخلية الفلسطينية. ويأتي المفهوم التركي للأمن بشكل أساسي من تحركات الأكراد في المنطقة، " فالتحدي الكردي يقارب أساسا وفق المعايير والقواعد الكمالية، التي تعتبر القومية الكردية تهديدا وجوديا لوحدة تركيا الجغرافية والقومية. هذا في حين أنّ العثمانية الجديدة أقل تركيزا على المسألة الكردية وأكثر اهتماما بتعزيز "القوة الليّنة" لتركيا بوصفها دولة محورية متصالحة بسلام مع إرثها الإسلامي، ومع تعدد الهويات فيها."[6]

وعليه كلما تضاعف التغلغل الصهيوني في المنطقة الكردية كلما اقتربت تركيا

من دعم القضايا الغربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فمن منظور إستراتيجي أمني وسياسي، فإنّ التواجد الإسرائيلي في شمال العراق يعتبر بمثابة ورقة ضغط على كل من سوريا وتركيا وإيران."[7]. وعليه يصبح الدور التركي في الشرق الأوسط عموما وتجاه الوضع الفلسطيني عنصر ضغط على إسرائيل والابتعاد عن دعمها للأكراد وطموحاتهم في إقامة الدولة الكردية، وعنصر ضغط أيضا على الغرب لقبولها ضمن الاتحاد الأوروبي. هذا المفهوم يستجلب معه أيضا ربط مفهوم السلام بأمن المنطقة كلها وليس بالأمن الإسرائيلي لوحده، في إشارة إلى عدم الالتزام الإسرائيلي باستحقاقات السلام، وبالتالي يكون السعي لتحقيق الأمن للجميع، على حساب المفهوم الإسرائيلي للأمن المنفرد لإسرائيل. مدلول ذلك نجده في استمرار إسرائيل في العدوان على الفلسطينيين في مراحل التهدئة، والاعتداء على سوريا بالرغم من انعدام المقاومة في الجولان، والاختراقات المتكرّرة تجاه لبنان بالرغم من الانسحاب منها، وعدم التزام إسرائيل بالقانون الدولي. الأمر الذي يدفع السياسة الخارجية التركية لدعوة إسرائيل للالتزام بالسلام والقانون الدولي وإحراجها أمام المجتمع الدولي في هذا الميدان، ليس لأنها تدعم الموقف العربي فقط، ولكن لأنّ ذلك أصبح يهدّد المصالح التركية.

ب- الترابط الاقتصادي: ربط شبكة علاقات تركية مع دول الشرق الأوسط يعني في السياسة الخارجية التركية تحقيق المصالح المشتركة، ولكن يعني أيضا الانتقال من مفهوم الاعتماد المتبادل إلى قيام نوع جديد من العلاقات يقوم على مفهوم جديد يطلق عليه مستشار رئيس الوزراء التركي إبراهيم كالين[8] "التمكين المتبادل"، الذي يؤمّن عملية الاستقرار، وهو يقوم على المشاطرة، أي تحقيق التمكين الذاتي والمساهمة في تمكين الآخرين. وبالتالي تقوم السياسة الخارجية التركية على التنمية والعدالة للجميع كآلية للأمن الجماعي.

د- تماثل النخب الحاكمة: قامت العلاقات الإسرائيلية التركية أساسا على تماثل النخبة بين البلدين خاصة في رؤيتها للعلمانية والإسلام السياسي والتحالفات الخارجية، لكن اعتلاء حزب العدالة والتنمية سدة الحكم في تركيا، يعني تراجع ذلك التماثل، الأمر الذي جلب معه جملة من التخوّفات الإسرائيلية المتعلّقة بتراجع حلفائها العلمانيين في السلطة، وإمكانية تراجع التعاون الأمني بين البلدين، والتخوّف من تغيير السلوك التصويتي لتركيا

في الأمم المتّحدة، وحمل رؤية متناقضة لمفهوم الإرهاب وأطرافه والداعمين له في المنطقة.

هـ- استحضار الإرث العثماني والهوية التاريخية في السياسة الخارجية التركية:

كان جانكيز شاندرا المعلّق السياسي التركي أوّل من استعمل مصطلح العثمانية الحديثة[9]. ومردّ هذا التوجّه فشل التوجهات العلمانية الطورانية في تسوية مسائل السياسة الخارجية مع الغرب، كالمسألة القبرصية، والتسويف في مسألة انضمامها للاتحاد الأوروبي، والخلاف حول الدعم الغربي لحزب العمال الكردستاني. ولذلك اتّجهت السياسة الخارجية التركية للبحث عن فضاء إستراتيجي جديد يتّسم بالعالمية من خلال الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا لمنافسة فرنسا الرافضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ومن خلال الاتجاه نحو العالم الإسلامي موظفة العامل التاريخي والديني، ونحو الدول والأقليات التركية في القارة الآسيوية مستعملة العامل اللغوي، وأخيرا البحث في الشراكة الإستراتيجية بينها وبين الصين.

استحضار الهوية في السياسة الخارجية التركية يفرض عليها نوعا من الالتزام الأدبي والأخلاقي والسياسي والاقتصادي مع المحيط العربي والإسلامي، وهو ما يتّضح من السلوك التركي الجديد الذي يتعارض مع توجّهات الولايات المتّحدة الأمريكية في المنطقة كالموقف من الحرب على العراق والملف النووي الإيراني، والموقف من سوريا، والموقف من المقاومة الفلسطينية في مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية.

ويتم ذلك في إطار من القوة الناعمة التي يدعمها الموقع الجيو- إستراتيجي لتركيا التي يتيح لها إقامة علاقات مع كل دول العالم[10]. فهي دولة بلقانية، متوسطية، إسلامية، أوروبية، آسيوية، أطلسية. ومن مظاهر القوة الناعمة التركية الاتفاقيات الاقتصادية المكثّفة مع المحيط العربي والإسلامي. ودعوتها لتشكيل منطقة تجارية مفتوحة مع العرب أو بعضهم على الأقل، وعقد أكثر من مائة اتفاقية اقتصادية في المنطقة[11]. وفي هذا الإطار شكّلت تركيا مع العراق، في 10- 7- 2008م؛ المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي والنفطي برئاسة رئيسي وزراء البلدين.[12] وتشكيل للتعاون الإستراتيجي مع سوريا عام 2009م.[13] ودعوة وزير الخارجية التركي أحمد أوغلو لقيام وحدة أمنية واقتصادية بين تركيا والعالم الإسلامي باعتبارها المنطقة الإستراتيجية الأهم في العالم، ودعمه لمبادرة الأمين العام للجامعة العربية بإقامة رابطة للجوار العربي.[14] ولكن يبقى "من التبسيط حصر دور أنقرة المتنامي بالشرق الأوسط بكونه ناتجا عن استياء أنقرة من حلفائها الغربيين، أو أن يكون مدفوعا بموجة جديدة من الاستعمار الحديث -neo

imperialism وإعادة إحياء الدور العثماني في المنطقة. فالهدف وراء هذا التحوّل يكمن في الأهداف البراغماتية لأنقرة بمنطقة الشرق الأوسط وهي سعي أنقرة وراء تحقيق الاستقرار في المنطقة المحيطة بها، وتأكيد أنّ مثل تلك الصراعات لن تصل إلى تركيا."[15]. خاصة ما يتعلّق بإمكانية التحرّك الكردي الذي يهدّد وحدتها المستقبلية وأمنها القومي، ولذلك تحفّظت تركيا على الدور الأمريكي في العراق باعتباره عاملا لتحريك الاضطرابات السياسية على حدودها الكردية الطامحة للاستقلال للتعبير عن الكيانية الكردية وهو ما تعارضه تركيا. ويدفعها لتهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط برمته وعلى رأسه الصراع العربي الصهيوني الذي حاولت فيه أن تكون الوسيط في المعادلة الشرق أوسطية، من خلال دعوتها للتوسّط بين حركة حماس وإسرائيل مباشرة بعد عملية تل أبيب عام 2006، وتوسّطها في الملف السوري الإسرائيلي الذي توقّف بسبب العدوان على غزة نهاية عام 2008م.

2- السلوك التركي تجاه حماس:

تماثل النخبة بين حركة حماس كحركة إسلامية، وقيادة حزب العدالة والتنمية ذي التوجّهات الإسلامية شكّل أحد عوامل التقارب بين تركيا وحماس، كما أنّ حماس تعدّ مدخلا هاما للعالم الإسلامي بالنسبة لتركيا لإدراك تركيا للمكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية عموما وحركة حماس خصوصا لدى الرأي العام العربي والإسلامي وحتى لدى الدول القادرة على التأثير في الوضع التركي، كإيران والعراق بالنسبة لإمدادات النفط أو سوريا وإيران والعراق بالنسبة للملف الكردي، أو بالنسبة لتعاظم دور الإسلام السياسي في المنطقة العربية والإسلامية ودور الإخوان المسلمين فيه، خاصة وأنّ التأريخ للصدمة الحضارية الإسلامية يبدأ عند تنظيم الإخوان المسلمين بسقوط الخلافة الإسلامية في تركيا عام 1924م، ما عجّل بقيام جماعتهم عام 1928م، الأمر الذي يجعل تركيا أكثر تقبلا عندهم في المنطقة. وتشكّل العناصر التالية محور السلوك التركي تجاه حماس وحكومتها والتي يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

1- مرحلة ما قبل العدوان على غزة: (2006- 2008)- وصول حزب العدالة والتنمية التركي للسلطة عام 2002، حمل معه لغة انتقادية شديدة لسياسة إسرائيل في الضفة وغزة، واصفا اغتيال مسؤولي حركة حماس بـ"إرهاب دولة."[16].

هذا التوصيف التركي للسلوك الإسرائيلي يحمل معه دلالات الاختلاف بين أنقرة وإسرائيل، حول مفهوم الأمن الإقليمي، إذ لا يمكن أن ينعم به طرف ويحرم منه الآخرون، واستمرار السياسات الإسرائيلية في مثل هذا السلوك يعني توفير

عوامل التفجير في المنطقة الذي لن يستثني أحدا، ويتعارض مع مهمة الدبلوماسية التركية حول فكرة تصفير المشاكل، ونظرية الأمن للجميع. هذه الرؤية جعلت حماس تنظر لتركيا بعين الاحترام والتقدير، وهي إضافة للعوامل التاريخية تجعل المسافة بين حركة حماس وحكومتها من جهة وتركيا الجديدة من جهة أخرى أكثر تقاربا، مما يؤكد وجود مقاربة جديدة لحزب العدالة والتنمية في التعامل مع الوضع الفلسطيني، غير تلك التي سادت في المرحلة الكمالية التي تعتبر حماس حركة إرهابية. ولذلك شكّلت تركيا محطة لأوّل زيارة خارجية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي تسبّبت في توجيه السهام إلى حكومة أردوغان، واتّهامها بأنّها تدعم الإرهاب من قبل الولايات المتّحدة الأمريكية وإسرائيل، ومن ثمّ فإنّ استقبالها لوزيرة الخارجية الإسرائيلية – أيضا – في زيارتها الرسمية الخارجية الأولى، يكشف عن أنّ ثمة اتزانا وبراجماتية تتّسم بها السياسة الخارجية التركية التي تبغي "تسكين".."القضايا الساخنة " في المنطقة، بما يسهم في تحقيق اطراد التعاون الإقليمي، وبما يعطي تركيا دورا رياديا في تفاعلات الإقليم."[17].

ويعتبر السلوك التركي سلوكا حذرا تجاه حماس والحكومة الفلسطينية، والذي عبّرت عنه تركيا مع بقية دول منظمة المؤتمر الإسلامي في بيانها المذكور سابقا خاصة وأنّ تركيا تشغل منصب الأمانة العامة للمنظمة بقيادة أكمل الدين إحسان أوغلو. فالمنظمة وتركيا كلاهما دعيا حماس للالتزام بنبذ العنف. وكانت تلك فحوى الرسالة التركية لحماس التي حملها وزير خارجيتها آنذاك عبد الله غول، في لقائه بخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس في زيارته لتركيا يوم 6-3-2006م. في مقر حزب العدالة والتنمية وليس في مقر وزارة الخارجية التركية، حيث دعاه لنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل قبل التفاوض، دون أن يحضر معه أحد من القيادات الحزبية أو الرسمية ندوته الصحفية. وبالرغم من لقاء كبير مستشاري رجب طيب أردوغان آنذاك أحمد داوود أغلو بخالد مشعل أثناء زيارته لسوريا.[18] إلا أنّ تقليص مستوى الاستقبال من رئاسة الوزراء إلى وزارة الخارجية بمقر حزب العدالة والتنمية، جعل اللقاء يبدو لقاء حزبيا بين الطرفين، واقتصاره على قيادة حركة حماس دون أعضاء حكومتها أيضا، حمل معه إشارات سلبية تجاه الموقف التركي من الحكومة والحركة مدفوعة بحجم الضغوط التي مورست على القيادة التركية من طرف الولايات المتّحدة الأمريكية. ولكنه كان يمثّل في تلك المرحلة دلالة داخلية يبدو معها أنّ حزب

العدالة والتنمية لم يحسم خياراته النهائية بعد، وأنّه يمر مع تركيا بمرحلة انتقال، في إطار صراعه مع الحرس العلماني القديم المتمركز في أهم مؤسسات صنع القرار وهي المؤسسة العسكرية التركية، إضافة إلى المؤسسة القضائية التي تتماثل نخبها القيادية مع توجّهات النخب العسكرية في إسرائيل وأمريكا، وتتعارض مع توجّهات حزب طيب رجب أردوغان. كما أنّ تلك المواقف السلبية تأتي عشية الانتخابات الرئاسية في.. مايو2007 والانتخابات النيابية في.. نوفمبر2007. وعلى هذا لا يتوقع أن تتغيّر هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حماس قبل اكتمال الاستحقاقين المذكورين عام 2007، وفي ظل استمرار سياسة جورج بوش المتشدّدة في العراق والمنطقة ضدّ مناوئيه."[19]. فالبيئتان الداخلية والخارجية لم تكونا تسمحان سوى بذلك الموقف الحذر. الأمر الذي جعل الدبلوماسية التركية تنزع إلى نوع من الازدواجية في محاولة الوقوف على مسافة تحالف مع إسرائيل وتقارب جزئي مع حماس، ويؤكد ذلك الاستمرار التركي في التقارب مع إسرائيل من خلال مايلي:[20]

- الالتزام بالاتفاقيات العسكرية مع إسرائيل وحضور الاجتماعات الأمنية الثنائية والمتعدّدة بمشاركة أمريكية وبريطانية وغيرهما.

- عدم اعتراض تركيا على القرار الأممي الذي اعتبر يوم 27 جانفي من كل سنة يوما للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية، بل دعّمت القرار ووقعت عليه مطلع العام 2006م.

- التوقيع على اتّفاقية لنقل النفط والغاز وقع في 15- 12- 2006م.

- تزايد الصادرات التركية لإسرائيل، لتصل من مليار و221 مليون و700 ألف دولار، عام 2005 إلى مليار 272 مليون و100 ألف دولار عام 2006م.

- عضوية تركيا في اللجنة الأمنية الدولية المشتركة بقيادة الجنرال كيث دايتون التي تعمل على إعداد الكادر الأمني الفلسطيني في الضفة لملاحقة المقاومة الفلسطينية، واعتراف تركيا بحكومة غير شرعية بالضفة الغربية وعدم اعترافها بحكومة الأغلبية المنتخبة بعد إقدام حماس على عملية الحسم العسكري.[21]

- الحضور التركي لمؤتمر أنابوليس نوفمبر2007م، حمل معه دعم تركيا لتوجّهات التسوية بالمفهوم الأمريكي. لأنه هدف إلى عزل حركة حماس دوليا مقابل فك العزلة عن السلطة الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة. كما لم تتضمن وثيقة المؤتمر أية إشارة لوقف العدوان الإسرائيلي أو الجدار أو الاستيطان، مع حصر مرجعية

التسوية في خريطة الطريق وفق القراءة الإسرائيلية لها.[22]

إنّ البيئة الداخلية والخارجية لم تكن تسمح لتركيا بأكثر من ذلك السلوك تجاه حماس بل إنّ ذلك سبب لها مشاكل وضغوط مع الولايات المتّحدة وإسرائيل. خاصة وأنّ حزب العدالة والتنمية كان في انتظار استحقاقين انتخابيين، الانتخابات الرئاسية في ماي 2007م، والانتخابات التشريعية في نوفمبر 2007. ومع ذلك شكّل لقاء خالد مشعل وعبد الله غول في تركيا، ثمّ اللقاء بينه وبين كبير مستشاري رئيس الوزراء آنذاك أحمد داوود أغلو أثناء زيارته لدمشق، عامل امتعاض إسرائيلي وأمريكي لأنّه لا ينسجم مع سعيهما لعزل حماس. "لقد نظمت الزيارة بدون استشارة الولايات المتّحدة وإسرائيل، وأثارت حفيظتهما لا سيما في ظل سعيها إلى عزل حركة حماس لدفعها إلى الالتزام بمجموعة من الشروط المحدّدة، من ضمنها الاعتراف بوجود إسرائيل. وقد برّر حزب العدالة والتنمية بالقول إنّ تلك بالتحديد كانت الرسالة التي نقلتها تركيا إلى حماس... والحد من نفوذ إيران على حماس."[23].

إنّ البيئة الداخلية في مرحلة قيادة الرئيس السابق لتركيا أحمدت نجدت الذي كان يعتبر حركة حماس حركة إرهابية، وعدم حسم الخيارات الدستورية، لم تكن تسمح بالمغامرة في العلاقة مع حماس إلاّ في الحدود التي تخدم توجّه حزب العدالة والتنمية الداخلي لضمان أصوات القاعدة الإسلامية التركية المتضامنة مع الشأن الفلسطيني، والاستجابة للضغوط الأمريكية تحت حكم المحافظين الجدد الذين يحتلون على مقربة من الحدود التركية أحد جيرانها.

يبدو أنّ هذه المرحلة قد حملت معها قدرة تركية كبيرة على توظيف الوضع الفلسطيني لصالح الوضع الداخلي." إنّ الورقة الفلسطينية التي استطاع حزب العدالة والتنمية توظيفها بشكل جيد لكسب الرأي العام التركي المتعاطف أصلا مع القضية من منطلق ديني على الرغم من سطوة العلمانية على كافة مفاصل الحياة التركية ."[24]. ويبدو أنّ حماس قد تفهّمت تلك الضغوط وعبّرت عن رضاها بالسلوك التركي على لسان القيادي فيها محمد نزال الذي اعتبر لقاء خالد مشعل – عبد الله غول الرجل الثاني في تركيا آنذاك مؤشّرا على تجاوز الزمن لمحاولات إقصاء أو تهميش حماس.[25]

والوقع أنّ السلوك التركي في هذه المرحلة حمل معه جملة من المواقف المزدوجة التوجّه نلحظها فيما يلي:[26]

- دفعت حماس للاعتراف بإسرائيل، كما دعت إسرائيل للاعتراف بنتائج الانتخابات، فقد كشف طيب رجب

أردوغان رئيس الوزراء التركي في 27 -1- 2006، اتّصالات مع الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف لنقل مثل هذه الأفكار في إطار مبادرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

- تشديد تركيا على أن يكون السلاح في أيادي القوات المسلحة لأي دولة.

- بتاريخ 21- 2- 2006 انتقد رئيس الوزراء التركي استخدام إسرائيل للعقوبات الاقتصادية ضدّ الفلسطينيين، لأنّه سيخلق ديموقراطية مقيّدة، ويعكس عدم احترام للشعب الفلسطيني.

- دعمت تركيا قيام حكومة وحدة وطنية، ورفضت دعوة الرئيس محمود عباس إلى إجراء انتخابات فلسطينية مبكرة.

- حاولت القيام بدور الوسيط في ملف الأسرى، والمصالحة الوطنية في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، يوم 23- 7- 2007 بعد الحسم العسكري عرض أردوغان استعداده للتحرك في ملف المصالحة الوطنية وتلقى الدعم من حركة حماس.

كما دعمت تركيا التهدئة الموقعة بين حماس وإسرائيل بوساطة مصرية في 19-6-2008م، ودعت وزارة الخارجية فيها الأطراف المعنية للالتزام بها وجعلها دائمة تنقذ الشعبين من الرعب والإرهاب، وأن تكون خطوة نحو تحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة، فضلا عن إقرار السلام والرخاء في الشرق الأوسط[27].

فالسلوك التركي يتّسم بالازدواجية في التعامل بين الفلسطينيين وإسرائيل، وبين الفلسطينيين أنفسهم، الأمر الذي يجعل الطرف التركي وسيطا مقبولا لدى جميع الأطراف وهو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية.

ولكن تركيا التي تتفهم الضغوط الأمريكية في هذا المجال هي أيضا الطرف الذي لم يتجاوب مع الطموحات الأمريكية في حربها ضدّ العراق، وفي اتصالها بالنظام السوري الذي عملت مع إسرائيل على عزله دوليا. ولنسج علاقات طبيعية مع الجارة إيران. الأمر الذي أسّس لقاعدة تركية يمكن أن تقول من خلالها تركيا "لا" لأمريكا بالرغم من عضويتها في الحلف الأطلسي. ويلاحظ استمرار هذا الاتجاه في السياسة الخارجية التركية بعد العدوان على غزة الذي سمح بقول "لا " لإسرائيل أيضا. يفسّر مستشار رئيس الوزراء التركي ونائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية، إبراهيم كالين الانفتاح التركي على الأطراف المختلفة في المنطقة بما فيها إيران وسوريا وربما حماس وقوى أخرى، أنّه مجرد محاكاة لما يقوم به الغرب في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وفي إطار التقيّد بالمبادئ المشتركة للطرفين.

يقول في محاضرة له في معهد الدراسات التركية التابع لمعهد الشرق الأوسط بواشنطن، أمام الجمهور الأمريكي، "عندما يبذل حلفاؤنا الأمريكيون والأوروبيون محاولات مماثلة ويحاولون تحسين علاقاتهم مع فاعلين صعاب المراس، سواء بين الولايات المتّحدة وروسيا أم بين الولايات المتّحدة والصين أم بين أوروبا وفاعلين آخرين، تلقى هذه المحاولات ترحيبا باعتبارها تقدّم مساهمة كبيرة للسلام العالمي... لكن عندما حاولنا القيام بالأمر عينه مع روسيا وإيران وسوريا وبلدان أخرى في منطقتنا فسّرت محاولاتنا بطريقة مختلفة نحن نعتبرها امتدادا لسياسة حسن الجوار."[28]. إنّ نظرية تركيا حول تصفير المشاكل مع محيطها هو الذي يدفعها لمجمل الاتّصالات الخارجية في محيطها، وهذا المبدأ لا يتناقض مع سياسة حسن الجوار التي تمارسها أوروبا، وبالتالي فإنّ المبادئ التركية وسلوكها يهدف لنفس الأهداف الغربية في البحث عن السلام العالمي. ويأتي انفتاح تركيا على حركة حماس وحكومتها كجزء من تلك السياسة الإقليمية لتحقيق السلام، ولكنه يؤشّر أيضا إلى محاولة إدخال حركة حماس في معادلة السلام باعتبارها ممثّلة الشرعية الانتخابية لسكان الأراضي الفلسطينية.

لقد تميّز السلوك التركي بالازدواجية في محاولة للتوازن بين التعامل مع حركة حماس وحكومتها من جهة وبين إسرائيل كحليف إقليمي من جهة أخرى، فالدبلوماسية التركية المنفتحة تجاه حركة حماس والمنتقدة للسلوك الإسرائيلي، مصحوبة في نفس الوقت بالعلاقة المتميّزة مع الاحتلال الإسرائيلي. ومردّ تلك الازدواجية على المستوى الداخلي عدم حسم التنافس الداخلي بين التوجهات الكمالية، والعثمانية الجديدة، والموازنة بين موقف الرأي العام التركي والإدارة التركية، وبين القوة الاقتصادية الجديدة المحافظة وبين التجمعات الصناعية الكبرى في اسطنبول وأنقرة، أما على المستوى الخارجي فتلك الازدواجية تشير إلى ثنائية الانتماء التركي للشرق والغرب."، فمن بين كل البلدان الإسلامية في الشرق الأوسط وبلدان المشرق، تملك تركيا العلاقة الأوسع والأطول عهدا مع العالم الغربي، وتحديدا مع أوروبا.[29] وهي تحتفظ بالإرث الإمبراطوري للدولة العثمانية في المشرق. ولكنّ " العثمانية الجديدة متحرّرة من الطموحات الإمبريالية الجغرافية، فهي تحتضن رؤيا جيو – إستراتيجية واثقة من نفسها تطل على تركيا بوصفها قوة كبرى إقليمية فعالة ونشطة."[30].

2- مرحلة ما بعد العدوان على غزة: (نهاية 2008- 2010): شكّل العدوان

الإسرائيلي مرحلة فاصلة في التحوّل التركي تجاه التعامل مع الوضع الفلسطيني بشكل عام، مدعوما على المستوى الداخلي بحسم المعركة الانتخابية الداخلية الرئاسية والتشريعية لصالح حزب العدالة والتنمية، ونجاحها في إجراء التعديلات الدستورية. وهو مصحوب أيضا على المستوى الإسرائيلي بصعود اليمين المتطرّف في إسرائيل. وعلى مستوى العلاقات الثنائية التركية الإسرائيلية بالإهانات التي تلقاها السفير التركي في إسرائيل على يد نائب وزير الخارجية الإسرائيلي أيالون والذي أجّج مشاعر الغضب الشعبي والدبلوماسي في تركيا، ثم حادثة الهجوم على أسطول الحرية المتّجه نحو غزة. ومصحوبة بالتحوّل الذي طرأ على البيئة الدولية من خلال الانحصار الأمريكي في العراق، وتراجع الجمهوريين في الولايات المتّحدة الأمريكية.

عندما شنّ الجيش الإسرائيلي عدوانا على غزة في 2008/12/27 استمر 22 يوما[31]. صاحبه ما أصبح توصيفا جديدا في الدبلوماسية التركية للسلوك الإسرائيلي، متمثّلة في تصريحات رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان، الذي يعتبر " حربها على غزة وممارستها إرهاب دولة ضدّ الأبرياء ومطالبته منعها من دخول الأمم المتحدة."[32]. حمل معه مؤشرات للتحوّل في الموقف التركي الذي كشف نشاطه الدبلوماسي لاحتواء الموقف.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

- أعلنت سوريا تعليق المباحثات مع إسرائيل، وهو نفس الموقف الذي اتّخذته الحكومة التركية أيضا.

- اعتبر رئيس الوزراء التركي، أنّ استمرار الحرب على غزة جريمة ضدّ الإنسانية. ومن جهته حذّر الرئيس التركي عبد الله غول من استمرار الحرب على غزة، ونتائجها العكسية على المنطقة ككل.

- الاتصال بمجموعة من البلدان والمؤسسات الدولية لنقل القلق التركي ورؤيته للوضع، على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث اقترح وزير الخارجية التركي الدعوة لاجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة وقام الأمين العام للمنظمة التركي أكمل الدين إحسان أوغلو بتوجيه الدعوة لذلك.[33]

وفي كلمة أمام اجتماع لحزب العدالة والتنمية أكّد أردوغان[34] على توجيهه نداء إلى الأمين العام الأممي لتحمّل المسؤولية تجاه العدوان وبالسرعة الممكنة. وإدانته للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة وقصفها المناطق السكنية المدنية وقتلها

الأبرياء. واعتبر العدوان جريمة خطيرة ضدّ الإنسانية، وضربة موجعة ضدّ السلام العالمي، ودعا لضرورة التوقيف الفوري له، وعبّر عن رفض استعمال القوة المفرطة.

كما رفضت وزارة الخارجية التركية استقبال تسيبي ليفني لتوضيح أسباب العدوان، وقدم 300 نائب في البرلمان التركي من إجمالي 305 استقالتهم من عضوية جمعية الصداقة الإسرائيلية التركية. ونظّمت الحكومة بالتعاون مع منظمات شعبية حملة مساعدات لغزة هي الأضخم منذ قيام الجمهورية التركية. ورفض أردوغان اتصالا هاتفيا من إيهود أولمرت، واتجهت تركيا للقيام بدور الوسيط بين الفلسطينيين، وشاركت في القمة العربية بالدوحة، وفي مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة، وفي القمة العربية في الكويت.[35]

كما حاول خلع "أردوغان عباءة" الدبلوماسية... ليوجّه اتهامات مباشرة للرئيس الإسرائيلي بعد أن حاول تبرير العدوان على غزة، قائلا له: ...عندما يتعلّق الأمر بالقتل فأنتم أدرى بالقتل"... قبل أن ينسحب من الجلسة احتجاجا على عدم منحه وقتا كافيا.. وهو ما رأى فيه البعض عودة "للدور العثماني" أو تبشيرا بعودته، رغم أنّه يأتي في إطار التبرير التركي للتعاطف مع غزة. غير أنّه يؤكد في الآن نفسه على التسامح التركي مع اليهود، وهو نفس ما يطالب به أردوغان بالمقابل من الإسرائيليين تجاه أهل غزة."[36].

وشكّل الوضع في غزة موضع اللقاء التركي مع الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية خافيير سولانا الذي زار أنقرة في2009.1.7م.[37] وبعد صدور القرار الأممي رقم 1860 لوقف إطلاق النار، لم تهدأ الدبلوماسية التركية في سبيل التوصّل إلى تنفيذه، فشكّلت وفدا من ديوان رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية، توجّه للقاهرة بدعوة من الطرف المصري ثمّ إلى دمشق، ثم العودة للقاهرة في إطار الجهود المبذولة لوقف إطلاق النار.

وتباحث الأمين العام للأمم المتّحدة بان غي مون مع السلطات التركية حول نفس المسعى في زيارته لتركيا في 2008.1.16. وشارك وزير الخارجية التركي في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذي عقد في 2009.1.25م، لمناقشة الأوضاع السائدة في الشرق الأوسط، وفي تصريح للخارجية قبل الاجتماع أكدت تركيا أنّ إعادة الأمور إلى نصابها في قطاع غزة تقتضي اتّخاذ الخطوات الإنسانية والدبلوماسية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة. وعرفت تركيا بعد العدوان الإسرائيلي على غزة، العديد من

الزيـارات المتبادلـة الـتي تناولـت الوضـع في الشرق الأوسط كما يوضّحه الجدول التالي.

الجدول رقم8 من إعداد الباحث يبين حركة الدبلوماسية التركية بعد العدوان على غزة استنادا إلى مصادر إعلامية مختلفة

المستوى العربي والإسلامي	المستوى الدولي
1- زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط لأنقرة يوم 2009.12.29. 2- وفد من ديوان مجلس الوزراء والخارجية التركية يزور مصر وسوريا بين 11- 2009.1.12 3- وزير الخارجية التركي في اجتماع مشترك مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 2009.1.25حول الوضع في الشرق الأوسط 4- وزير خارجية تركيا في زيارة لليمن في الفترة بين 2009.2.18.17 5- المشاركة في الدورة العادية السادسة والثلاثين لوزراء الخارجية العرب 2009.9.23 6- زيارة وزير الخارجية التركي للأردن في الفترة 2009.9.10.9 7- زيارة وزير الخارجية التركي لإيران في الفترة2009.13.12 8- زيارة وزير الخارجية التركي للسعودية في الفترة من 2009.12.3.1 9- الدعوة لقمة طارئة لوزراء خارجية الدول الإسلامية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضور أشغاله لدراسة الوضع في غزة. 10- زيارة وزير الخارجية التركي لإيران2010.2.16 11- حضور القمة العربية في الدوحة2009 12- حضور مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة2009 13- حضور القمة العربية الاقتصادية في الكويت2009 14- لقاء ثلاثي تركي سوري قطري في شهر ماي 2010	1- زيارة الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل العام للعلاقات الخارجية والسياسة الأمنية خافيير سولانا لأنقرة في 2009.1.7 2- زيارة الأمين العام للأمم المتّحدة بان غي مون في2009.1.16 3- حضور وزير الخارجية التركي اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في 2009.1.25

تحليل النشاط الدبلوماسي المكثّف والمتنوّع لتركيا، يشير أنّ مركز الثقل في الشرق الأوسط قد انتقل إلى قوى غير عربية، وأنّ هذه القوى أكثر قدرة على التأثير في الموقف الدولي تجاه القضية العربية والإسلامية وأنّ وجهة تلك الزيارات كانت في مجملها تجاه الشرق الأوسط في محاولة لتوحيد رؤيته ثمّ التعاون مع الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة للضغط باتجاه احترام القانون الدولي.

والواقع أنّ تركيا تقدّم نفسها كطرف ثالث في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، معتمدة على دور الوسيط المسهّل بين الأطراف المعنية للوصول للنتائج المرضية.[38]

وقد برزت تركيا كوسيط بين إسرائيل وحماس في مناسبتين، الأولى بعد اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاط شاليط في جوان 2006، أين انتقل أحمد داوود أغلو إلى دمشق للتوسّط حول صفقة تبادل لتحرير شاليط ومجموعة من الأسرى الفلسطينيين لدى إسرائيل. المناسبة الثانية كانت أثناء عملية الرصاص المصبوب في الفترة بين ديسمبر 2008 وجانفي 2009، أين تحوّل بين دمشق والقاهرة للإقناع بوقف إطلاق النار ورفع الحصار.[39]

اتّجهت الدبلوماسية التركية للبحث عن الحلول والتأثير في المحيط العربي والإسلامي، فجل تحركاتها الخارجية كما يبدو من الجدول السابق، متجهة نحو هذا المحيط. بدون التمييز بين محور للممانعة أو الاعتدال فهي في إيران وسوريا وهي في السعودية ومصر. مع توظيف علاقاتها في الأمم المتّحدة والاتحاد الأوروبي لدعم طرحها حول احتواء الأزمات في المنطقة.

وقد شكّل الحصار على غزة محور نشاط غير حكومي تركي قوي للمساهمة في التخفيف منه ولفت الرأي العام الدولي باتجاهه، وكان أسطول الحرية الذي رفع العلم التركي على سفنه دلالة على الدعم التركي الرسمي لتلك المحاولات الشعبية الرامية لرفع الحصار، وهو الأسطول الذي تعرض للتدخل العسكري الإسرائيلي بتاريخ 31ماي 2010م، وهو الهجوم الذي أدى لتأزيم العلاقات الإسرائيلية التركية بشكل أكبر. لقد اعتبرت الخارجية التركية أنّ الحادث أثبت أنّ إسرائيل " لا تعبأ بحياة المدنيين وبالحلول السلمية، وهذه الممارسات غير الإنسانية تستوجب الاستنكار الشديد... تحمل إسرائيل عواقب هذا الإجراء الذي أخلّ بالقانون الدولي." .[40]

كما رفضت الخارجية التركية مسعى إسرائيل بشأن تشكيل لجنة تحقيق إسرائيلية حول الحادث معتبرة أنها " لا تلبي المطالب التركية والتوقعات الخاصة بالمجتمع الدولي.. كذلك لا تتمتع بصلاحية البحث في جريمة وقعت في المياه الدولية ولا يمكن اعتبار نتائج مثل هذا التحقيق عادلة وشفافة ومحايدة.. وقد أبدت تركيا موافقتها على

اقتراح الأمين العام للأمم المتّحدة بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من تركي وإسرائيلي وثلاثة من الأخصائيين الدوليين ."[41].وهي اللجنة التي تمّ تشكيلها في جلسة مجلس الأمن يوم 14- 6- 2010م. وكان مجلس حقوق الإنسان للأمم المتّحدة قد شكّل بتاريخ 2 جوان 2010م لجنة جمع البيانات والتوصّل إلى الحقائق بشأن الاعتداء الإسرائيلي الذي أودى بحياة 8 أتراك وأمريكي. وقد أفاد تقريرها الذي تمّ إقراره بتاريخ 29 سبتمبر2010م، وتقدّم نتائجه إلى مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في جلسته السادسة عشر التي ستعقد في مارس 2011م. "أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على غزة مخالف للقوانين وكذلك الأمر بالنسبة لهجوم إسرائيل على الأسطول في المياه الدولية بشكل بارز وأنّ الجنود الإسرائيليين قد استخدموا القوة المفرطة وغير المتجانسة واستعملوا بشكل لا يصدّق أبشع أنواع القوة في تدخّلهم وأنّ التدخّل كان منافيا لمبادئ حقوق الإنسان والمشاعر الإنسانية وأنّ التحقيق الإسرائيلي الداخلي بعيد عن التصديق والدقة.. ودعت تركيا لجنة التحقيق الخاصة بالأمم المتّحدة للتعامل بما ورد في هذا التقرير. كما قد عبّرت تركيا عن خيبة أملها في الموقف الأوروبي والأمريكي في المجلس." حيث امتنعت دول الاتحاد... عن التصويت، في حين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد صوّتت بالرفض."

وقد كان للهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية تداعيات هامة على الوضع الفلسطيني ومن ذلك:

- الوصول إلى إقرار دولي بعدم شرعية الحصار على غزة .
- الربط التركي في تسيير ملف الهجوم بين التحقيق في خلفيات ذلك الهجوم ورفع الحصار عن غزة الذي جعلته أحد شروطها لعودة العلاقات الطبيعية مع إسرائيل.
- تآكل شرعية إسرائيل عل المستوى الدولي سواء على مستوى الدول والمنظمات الإنسانية أم على مستوى الرأي العام الدولي.

جلب السلوك التركي بعض المتاعب السياسية لتركيا تمثلت في رد فعل إسرائيلي وأمريكي معاد للمصالح التركية. فبالإضافة لما ذكر سابقا حول رفض الولايات المتّحدة لتقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية، وامتناع الاتحاد الأوروبي عن التصويت. شكّلت تصريحات الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 24 من شهر أفريل من عام 2009م حول ما تسميه إدارته بالإبادة الجماعية ضد الأرمن موضوعا لرد فعل تركي غاضب، يعبّر عن عدم القبول بتلك التصريحات.[42] وقد كرّر الرئيس الأمريكي نفس التصريح في 24 من شهر من عام 2010 م، الأمر الذي تأسفت له

الخارجية التركية معتبرة " أنّ التصريح يعكس وجهة نظر أحادية الجانب وتستند إلى رؤية سياسية منفردة وخاطئة."[43]. بينما أدرجت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي مسودة قرار يشير إلى ما تعتبره أنقرة مزاعم الإبادة الجماعية للأرمن، ونبهت أعضاء لجنة الشؤون الخارجية إلى إمكانية إضرار مثل هذا القرار على العلاقات الثنائية بين الولايات المتّحدة الأمريكية وتركيا، وعلى محاولات ترسيخ السلم والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز.

وفي 28 من شهر سبتمبر 2010 اتّخذ مجلس النواب الأمريكي قرارا رقم 1631حول احترام الحريات الدينية والحفاظ على الآثار والمواقع الدينية في قبرص، الذي اعتبرها تحت الاحتلال التركي. وهي العبارة التي لم ترق للقيادة التركية التي اعتبرت "مسودة القرار المذكورة قد أخذت حصرا برأي الجانب القبرصي اليوناني بشكل أحادي، كما أنّ قرار مجلس النواب الأمريكي يحتوي على أخطاء عديدة تضر بمصداقيته"[44]. ويبدو أنّ السلوك الأمريكي والأوروبي ينسجم مع ضغوط اللوبي الصهيوني في المحاولات المتكررة للضغط على الموقف التركي، وتنسجم مع التوصيف الإسرائيلي للخطاب التركي الذي نعته وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان "بالتطرف"، الأمر الذي اضطر الناطق الرسمي للخارجية التركية للرد قائلا " ليس من اللائق وصف مقولة السيّد رئيس الوزراء التركي والداعية للسلام بالتطرف- أنه- لا يتماشى مع متطلبات الإنصاف وهي تصريحات غير محقة وتحريف كامل للحقيقة. وتدل على تجاهل ليبرمان " قواعد اللباقة الدبلوماسية " في التعاطي مع مسائل العلاقات الدولية"، إننا ندعو إسرائيل لإنهاء هذا الأسلوب غير المقبول وتحكيم المنطق السليم في هذه الأمور."[45]

وفي التاسع من شهر نوفمبر 2010 أعلن أنّ تركيا لن تعيد علاقاتها مع إسرائيل إلى ما كانت عليه في السابق، ما لم تقدّم الدولة العبرية اعتذارا على الهجوم على السفينة التركية التي كانت تحمل مساعدات لغزة.

وكانت وثيقة الأمن القومي التركي لعام 2010، المسماة "الكتاب الأحمر" والتي ترسم خريطة التهديدات المتوقعة لتركيا تتضمن سابقة في تاريخ الدبلوماسية التركية بإدخال "إسرائيل" كأحد تلك التهديدات، معتبرة أنّ سياسة إسرائيل تهز الاستقرار الإقليمي، في حين تمّ إلغاء سوريا وإيران من القائمة، والاكتفاء بالإشارة لبرنامج إيران النووي تلك كأحد التهديدات.[46]

يشير الموقف التركي إلى الازدواجية في علاقة تركيا الإقليمية والدولية، فهي حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وصديقة لإسرائيل، وهي أيضا تقترب من محيطها العربي والإسلامي جاعلة من الموقف

من القضية الفلسطينية وأطرافها المدخل الإستراتيجي لنسج علاقاتها بالإقليم. منطلقة من دورها كوسيط في المنطقة للمساهمة في تصفير الأزمات في الشرق الأوسط، دون أن يمنع ذلك من تعارض السياسة الخارجية التركية مع التوجّهات الأمريكية وليس معارضتها في المنطقة، والتي تعود إلى التباين حول ثلاثة عناصر أساسية.

1- تعارض سياسة تركيا الإقليمية القائمة على الدبلوماسية الناعمة، مع سياسة الحروب الاستباقية والنزوع نحو القوة التي تنتهجها الولايات المتّحدة الأمريكية.

2- تبنى السياسة الدولية التركية على احترام الشرعية والقانون الدولي .

3- تبني سياسة توازن داخلية في صناعة القرار، مع مراعاة المصلحة الوطنية.

وتعدّ هذه العناصر نفس عوامل التباين بين تركيا وإسرائيل. ولذلك فإنّ الدعم الذي يمكن أن تتلقاه القضية الفلسطينية أو الأطراف المتنازعة على السلطة فيها ومنها حركة وحكومة حماس لا يمكن أن تتجاوز تلك الثوابت التركية، العمل في إطار الشرعية والقانون الدولي، وتصفير المشاكل في المنطقة، وهو ما ينسجم مع المصلحة الوطنية التركية. ولكن من شأن تلك المبادئ التركية أن تساهم في الضغط على الطرف الإسرائيلي في اتجاهه نحو التأزيم وعدم الاعتراف بالشرعية الدولية، وعلى الدبلوماسية الفلسطينية أن تتفهّم المنطق التركي لتحقق نتائج أفضل.

الهوامش:

(1) طلال عتريسي، القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي، حلقة نقاش، القضية الفلسطينية 2010، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات2010)، ص 6 انظر:

http://www.palistane-210_session – 3.pdf

(2) نص خطاب إبراهيم كالين في معهد الدراسات التركية بواشنطن، 20- 7- 2010. انظر: مركز الزيتونة:

http://www.alzaytouna/arabic/?c=129&a=122813

(3) جمعه بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغيّر، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010)، ص 442.

(4) محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية .. ما بعد "غزة"، القدس، العدد123، (الجيزة: المركز العربي للإعلام، مارس2009)، ص28.

(5) محمد عبد القادر، حكومة أولمرت ومستقبل العلاقات التركية - الإسرائيلية، القدس، العدد 91، (الجيزة:المركز العربي للإعلام، جويلية 2006)،

(6) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10، (بيروت: سبتمبر 2008)، ص1 .

(7) التآكل في العلاقات التركية الإسرائيلية، واستبعاد التغيّر الإستراتيجي، مركز الزيتونة 31- 8- 2010. انظر:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=124346

(8) إبراهيم كالين، مرجع سابق.

(9) الأهرام، القاهرة، 22 - 1 - 2009.

(10) جليا ليندرنشتراوس، عوديد عيرن، جسر على مياه مضطربة مشاركة تركيا إقليميا ودوليا، في شلومو بروم وعنات كورتس، مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي يونيو 2009، ترجمة وإعداد خالد سعيد، التقييم الإستراتيجي لإسرائيل، ط1 (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2010)، ص73 .

(11) الشرق الأوسط، 14- 01- 2010.

(12) مدحت أحمد حماد، الوضع الإقليمي وتأثيره على حل وتعقيد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، شؤون خليجية، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد56، الرياض 2009. ص 88.

(13) موقع الأمن والدفاع العربي 7.10. 2010، انظر:

http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id=20193&cat=1

(14) نفس المرجع، انظر:

http://www.sdarabia.com/preview_news-php?id1577&cat=1

(15) ريم عوني، رؤية أوروبية للدور الأمريكي، السياسة الدولية، العدد 177، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، جويلية 2009)، ص 282- 283 .

(16) عمر تشبينار، سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية، مرجع سابق، ص 28.

(17) محمد عبد القادر، مرجع السابق، القدس، العدد91. ص 33.

(18) محسن محمد صالح، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2006، (بيروت:مركزالزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 179.

(19) نفس المرجع، ص184.

(20) نفس المرجع.

(21) المركز الفلسطيني للإعلام، 24-1-2010. انظر: http://www.palistane.info.info

(22) وسام فؤاد، "حماس" ما بعد " أنابوليس". و"باريس"، القدس، العدد109، (بيروت: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي2008)، ص 57- 58.

(23) عمر تشبينار، مرجع سابق، ص 28- 29.

(24) قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات 17 (بيروت: المركز، 2010)، ص 11. انظر:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1289&a=126659

(25) الدستور، الأردن، عمان، 16- 3- 2006.

(26) قسم الأرشيف والمعلومات، تقرير معلومات17، مرجع سابق، ص 39 - 42

(27) موقع وزارة الخارجية التركية، انظر:

http://www.mfa.gov. tr/ ar.mfa

. الرقم- 109 - 19 - يونيو- 2008 - حول- التوصل- إلى- وقف- إطلاق- النار- بين- إسرائيل - وحماس- ترجمة-غير-رسمية

(28) نص خطاب إبراهيم كافين، مرجع سابق

(29) نفس المرجع .

(30) عمر تشبينار، مرجع سابق . ص 1.

(31) قسم الأرشيف والمعلومات، معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، تقرير معلومات، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 40 .

(32) جليا ليند نشتراوس، عوديد عرن، مرجع سابق، ص77.

(33) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية،

انظر: http://www.mfa.gov.tr/

(34) القدس، العدد 121، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، جانفي 2009)، ص 11.

(35) محمد عبد القادر، أزمة غزة .. نظرة على الموقف التركي، القدس، العدد122، (الجيزة: المركز الفلسطيني للإعلام، فيفري 2009)، مرجع سابق، ص 58- 59.

(36) محمد عبد القادر، آفاق العلاقات التركية الإسرائيلية .. ما بعد غزة، مرجع سابق، ص 26- 27.

(37) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، (2010.11.10) انظر:

الرقم 6، التاريخ7- 1- 2009/
http://www.mfa.gov.tr

(38) Esra Cuhader Gurkaynak, TURKY AS A THERD PARTY IN ISRAELI-PALISTINIAN CONFLICT: ASSEMENT AND REFLECTION, ,ministry of foreign Affaires of the Repulic of turkey. See:

http://www.sam.gov.tr/perceptions/volume12/spring07_esra_cuhader.pdf.

(39) Natahalie tocci , turkey's Middele Eastern promise. in Europe and the Middle East perspectives on Major policy Issues, (2010: center for political &statitegic studies, cair), p p 61-62.

(40) موقع وزراة- موقع وزراة الخارجية التركية، (2010.11.15)، انظر:

ar.mfa - -.الرقم_- 115 _ التاريخ_- 31 - ماي- http://www.mfa.gov.tr/2010

(41) موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.15)، انظر:

ar.mfa- - الرقم_- 206 _ التاريخ_- 23- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

2 موقع وزارة الخارجية التركية، (15.11.2010)، انظر:

ar.mfa - - الرقم_- 209 _ التاريخ_- 30 - سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17)

(42) انظر:

.الرقم_- 208 - التاريخ_- 30- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17Ar.mfa

(43) القدس العربي، لندن، 10- 12- 2010 .

(44) انظر:

Ar.mfa.الرقم_- 208 - التاريخ_- 30- سبتمبر- http://www.mfa.gov.tr/2010

- موقع وزارة الخارجية التركية، (2010.11.17)

(45) ar.mfa .س- ح- رقم_- 15- ا لتاريخ- 6- أفريل- 2010
http://www.mfa.gov.tr/

(46) نشرة إلكترونية تصدر عن مركز بحوث الأمن القومي 2010.11.5، انظر:

http://www.alquds-co.uk/index.asp?fname=data\2010\11\11-05\05qpf70.htm

2Murat Yesiltas .SOFT BALACiNG IN TURKISH FORIEG POLICY : THE CASE OF THE 2003 IRAK

WAR, center for strategic research , Ministry of foreign Affaires of the Republic of turkey.See:

http://www.Sam.gov.fr/perceptions/volume14/spring-sumer/Murat_Yesitas.pdf